مصر

سبتمبر ٢٠٢٣

تستضيف مصر ٣٥٢،٠٠٠ لاجئاً وطالب لجوء من ٥٩ دولة. لا يزال السوريون يشكلونالغالبية. يتواجد معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية بالقاهرة الكبرى والساحل الشمالي.

تقوم المفوضية بتحديد وضع اللاجئين وطالبي اللجوء بالنيابة عن الحكومة المصرية، كما تسهل حصولهم على الحماية والاحتياجات والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

٢٨٧،٢٣٠ شخصاً اضطروا الى الفرار من السودان ودخلوا مصر منذ منتصف أبريل. تعمل المفوضية على توسيع نطاق تسليم المساعدات النقدية والتسجيل لسد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفئات الأكثر احتياجاً.

التمويل (حتى ٣١ أغسطس)

١٥١،٤ مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لمكتب مصر

تم تمويل ٤٢،٥ مليون دولار

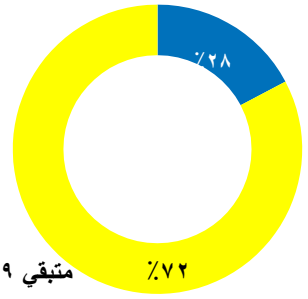

متبقي ١٠٨،٩ مليون دولار

اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر
***المسجلين مع المفوضية**

بلدان الأصل الأربعة الأولى

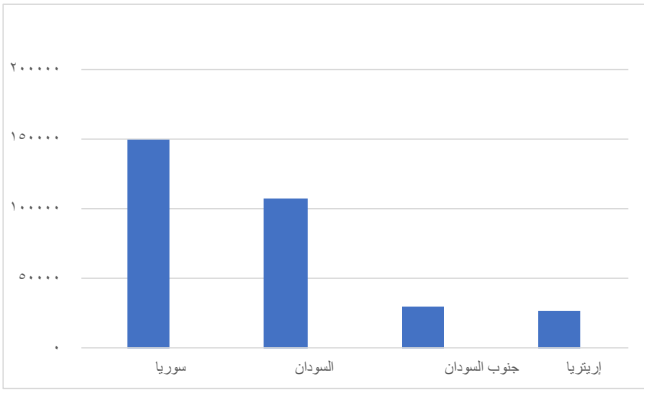

المناطق السكنية الرئيسية للاجئين في مصر

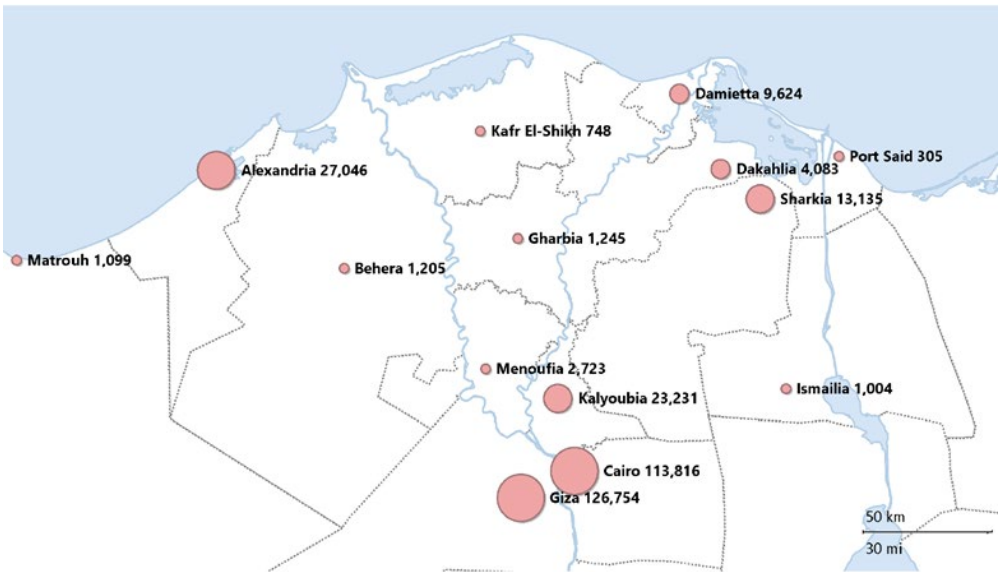

تواجد المفوضية

عدد الموظفين:

٦٤ موظف دولي

٢٢٢ موظف مصري

المكاتب:

١ مكتب في القاهرة

١ مكتب تسجيل بالجيزة

١ مكتب ميداني بالإسكندرية

السياق

رحبت مصر عبر السنين بالأشخاص الذين اضطروا الى الفرار من ديارهم. في السنوات الأخيرة، ساعدت المفوضية عشرات الآلاف من اللاجئين من سوريا والسودان وجنوب السودان. منذ بداية الصراع في السودان في أبريل ٢٠٢٣، كانت ولازالت مصر ملجأً أساسياً للسودانين خاصة للنساء والأطفال الباحثين عن الأمان.

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر منذ عام ١٩٥٤ بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم. منذ ذلك الحين، تقدم المفوضية خدمات الحماية بما في ذلك جميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين لأولئك الذين نزحوا قسراً.

تعمل المفوضية في مصر من خلال عشرة شركاء في القاهرة الكبرى والساحل الشمالي وأسوان وهم: هيئة كير مصر، وكاريتاس، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ودون بوسكو، والمؤسسة المصرية لدعم اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، وبلان الدولية، وجميع القديسين/مصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، وتير دي زوم.

اضطرت شيرين وابنها إلى الفرار من الخرطوم بسبب العنف ووصلا إلى مصر حيث تم تسجيلهم مع المفوضية.
© المفوضية/خايمي جيمينيز

الأنشطة الأساسية

الحماية

- **الاستقبال والمشورة**

تستقبل المفوضية في مصر حوالي ألف لاجئ وطالب لجوء في مكاتبها يومياً. إحدى نقاط الاتصال الأولى مع المفوضية هي مناطق الاستقبال في القاهرة الكبرى والإسكندرية. هناك، يقوم موظفو الحماية بتقديم المشورة للاجئين وطالبي اللجوء الذين يتوجهون إلى المفوضية.

بالإضافة إلى مناطق الاستقبال في مكاتب المفوضية، يتوفر للاجئين عدة طرق أخرى للتواصل مع المفوضية وهذا يشمل خط معلومات المفوضية في القاهرة والإسكندرية. يوفر موظفو خط معلومات المفوضية دعم لتبادل المعلومات والمشورة وتحديد مواعيد التسجيل للاجئين وطالبي اللجوء في مصر من الأحد إلى الخميس ويتوافر الدعم بسبع لغات (العربية والتجرينية والأمهرية والفرنسية والأورومو والإنجليزية والصومالية). يتم التواصل ذو الاتجاهين مع اللاجئين من خلال الزيارات المنزلية والمتطوعين والمناقشات الجماعية ذات موضوعات محددة ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمفوضية المتاحة بست لغات.

- **المساعدة القانونية**

لدى اللاجئين وطالبي اللجوء الحق في إمكانية الوصول إلى سبل الإنصاف والتمثيل القانوني من خلال محامي شركاء المنظمات غير الحكومية.

- **الحماية المجتمعية**

تقدم المفوضية وشركاؤها الدعم المستهدف للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدارة الحالات الفردية، والدعم النفسي والاجتماعي المجتمعي، والاستجابة لحالات الطوارئ. كما تنظم المفوضية اجتماعات توعية مع اللاجئين وطالبي اللجوء، فضلاً عن الحوار المجتمعي والمناقشات الجماعية ذات المواضيع المحددة والتوعية بالخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها. الهدف من هذه الأنشطة هو الادماجوالتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

- **الحماية المجتمعية – التواصل مع المجتمعات**

تتبنى المفوضية برنامجاً فعالاً للتواصل مع المجتمعات. يقوم مكتب المفوضية بتوفير المعلومات عن الخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها للاجئين وطالبي اللجوء.

تستخدم المفوضية قنوات تواصل مختلفة، من ضمنها مواقع التواصل الاجتماعي، للوصول إلى الأشخاص النازحين والحصول على ملاحظاتهم. يسترشد هذا جزئيًا بالسياق الذي تعمل فيه المفوضية في مصر، والتي تشمل سماتها الرئيسية عددًا كبيرًا من سكان المناطق الحضرية من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يأتون من ٥٧ دولة وينتشرون في جميع أنحاء محافظات مصر. وتتشكل أيضًا من خلال الاحتياجات المعلوماتية للاجئين وطالبي اللجوء وقنوات الاتصال المفضلة لديهم.

توجد آلية سرية لتقديم الشكاوى وتلقي التعليقات من اللاجئين وطالبي اللجوء للإبلاغ عن سوء السلوك، بما في ذلك الفساد والاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل الموظفين والشركاء من المنظمات غير الحكومية، كعنصر رئيسي في مساءلة المفوضية تجاه المجتمعاتالمتضررة. تشمل قنوات الإبلاغ السرية البريد الإلكتروني وصناديق الشكاوى والخط الساخن للمفوضية.

- **حماية الطفل**

تركز برامج حماية الطفل في المفوضية على الأطفال المعرضين لخطر سوء المعاملة، والإهمال، والعنف، والاستغلال. لا يزال الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم يمثلون إحدى الفئات الأكثر احتياجاً. تجري المفوضية تقييمات المصالح الفضلى وتعطي الأولوية لحماية ومساعدة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر عبر جميع البرامج من خلال أنشطة الوقاية والاستجابة والخدمات المتخصصة. بالإضافة إلى توفير خدمة حماية الطفل المباشرة، تتعاون المفوضية مع النظراء المحليين للدعوة إلى إدراج الأطفال اللاجئين في الخدمات المحلية لحماية الطفل. تعمل المفوضية مع وزارة التضامن الاجتماعي لضمان مراعاة الأطفال اللاجئين في مشروع قانون الرعاية البديلة الوطني.

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي**

في مصر، تشمل أنشطة الوقاية الخاصة بالمفوضية مناهج مبتكرة متعددة القطاعات بما في ذلك الأنشطة المجتمعية، وجلسات التوعية القانونية، ومبادرات تمكين المرأة، والعلاج بالفن. تقدم المفوضية وشركاؤها مساعدة مخصصة ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولأولئك الذين عانوا أو شهدوا الصراع أو العنف أو الصدمات.

التسجيل

بما أن الحكومة المصرية فوضت عملية التسجيل للمفوضية بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٥٤، يعد تسجيل الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية هو النشاط المركزي للمفوضية. دفعت الأزمة في السودان المفوضية إلى توسيع قدراتها على التسجيل بشكل كبير بهدف توفير الحماية لأكبر عدد ممكن ممن وصلوا إلى مصر. بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات، يسمح التسجيل البيومتري للاجئين وطالبي اللجوء بتنظيم إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة متجدد يمنحهم حرية التنقل في الدولة.

ومن ضمن الوافدين حديثاً، في الفترة من ١٥ أبريل وحتى ١ سبتمبر ٢٠٢٣، تواصل ٧١،٦٧٤ وافداً جديداً من السودان بالمفوضية للتسجيل - شخصياً أو من خلال خط المعلومات أو عن طريق الإحالات الداخلية والخارجية. من إجمالي العدد، تم إعطاء الأولوية إلى ٦٢٪ (٤٤،١٨٨ شخصاً) والذين تم تسجيلهم بالمفوضية بينما تم إعطاء مواعيد تسجيل للبقية.ومن الجدير بالذكرانه يتم إعطاء من أتى شخصياً إلى المفوضية ورقة بموعد التسجيل التي تعترف بها الحكومة وتوفر الحماية من الإعادة القسرية. تعمل المفوضية على تعزيز خط المعلومات وعمليات التسجيل لتلبية احتياجات اللاجئين الجدد وكذلك المجتمع الموجود مسبقاً. وتدرس المفوضية حاليا إمكانية إصدار المواعيد عبر الإنترنت من أجل تسهيل إمكانية الوصول للتسجيل. واستجابة للأعداد المتزايدة، قامت المفوضية بزيادة إجمالي عملية التسجيل بنسبة ٤٧٠٪، وزيادة عدد الموظفين، وتنفيذ عملية التسجيل في عطلات نهاية الأسبوع، وتحسين البنية التحتية، وزيادة قدرة استيعاب خط المعلومات وكذلك قنوات التواصل .

تحديد وضع اللاجئ

تستخدم المفوضية في مصر بشكل استراتيجي تحديد وضع اللاجئ لتعزيز مزايا الحماية لعدد كبير من طالبي اللجوء مع الحفاظ على سلامة نظام اللجوء. في عام ٢٠٢٢، انتهت المفوضية في مصر من البت في أكثر من ١١،٠٠٠ قرار بشأن تحديد وضع اللاجئ ليصبح المكتب الأكثر إصداراً لنتائج تحديد وضع اللاجئ على مستوى العالم. في عام ٢٠٢٣، ستُعطى الأولوية للطلبات التي تعتبر لا أساس لها من الصحة أو المتعسفة بشكل واضح، مما يحافظ على مساحة الحماية في مصر لمقدمي طلبات الحماية لأسباب حقيقية. تسعى المفوضية جاهدة للبت في القرارات المتعلقة بوضع اللاجئ على الفور، وتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء كلاجئين أو من خلال طرق بديلة مثل برنامج العودة الطوعية والعودة إلى الوطن التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

التعليم

أشقاء سودانيون يلعبون في مركز التسجيل التابع للمفوضية أثناء انتظارهم ليتم تسجيلهم كطالبي لجوء مع والدتهم العزباء. © المفوضية/خايمي جيمينيز

تدعو المفوضية إلى تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس الحكومية. حاليًا، يستطيع المواطنون من سوريا والسودان وجنوب السودان واليمن من الوصول إلى نظام التعليم الحكومي على قدم المساواة مع المصريين. في أغسطس ٢٠٢٣، قامت وزارة التعليم العالي بفرض رسوم قدرها ٢٠٠٠ دولار للتسجيل الجامعي لأول مرة للطلاب الأجانب، بما في ذلك اللاجئين، وبذلك تم إنهاء سياسة المعاملة المتساوية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، حدث تأخير في التسجيل بالمدارس بسبب مشاكل تصاريح إقامة الوافدين الجدد واللاجئين مسبقاً. بناء على الاحتياجات التي حددتها الحكومة المصرية، توفر المفوضية تدريبا للمعلمين، وتدعم تجديد المدارس وتزويدها بالمعدات والأثاث وغيرها من الضروريات لمساعدة المرافق المصرية لاستيعاب اللاجئين. علاوة على ذلك، تقدم المفوضية منحاً تعليمية للمساهمة في الرسوم المدرسية والزي المدرسي، والكتب، واللوازم المكتبية، والتنقل.

للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، قدمت المفوضية منحًا تعليمية لأكثر من ٥٦،٠٠٠ طالب من اللاجئين وطالبي اللجوء، نصفهم من الإناث، في المدارس الحكومية والمجتمعية والخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم منح تعليمية معززة لنحو ١،٨٠٠ طفل من غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ونحو ٦٠٠ طفل من ذوي الإعاقة.

الحلول الدائمة

نظرًا لموقعها، تعد مصر جزءًا من مبادرات إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط. في عام ٢٠٢٢، تم تقديم ٢،٨٣٤ لاجئًا للنظر في إعادة التوطين الى بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما غادر ٤،١٠١ لاجئًا إلى بلدان إعادة التوطين.

حتى أغسطس ٢٠٢٣، نجحت المفوضية في مصر في تحديد وتقديم ٢،٢٤٣ لاجئًا لإعادة التوطين في كل من أستراليا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٢،٠٢٨ فردًا غادروا لإعادة التوطين، بما في ذلك ٧٠٢ فرداً إلى الولايات المتحدة.

تعطي المفوضية في مصر الأولوية للحلول من خلال السماح بالدخول القانوني في دول إعادة التوطين، بما في ذلك المسارات التكميلية. في عام ٢٠٢٢، تمكن ٨٩١ لاجئًا وطالب لجوء من الوصول إلى هذه المسارات، بما في ذلك التأشيرات الإنسانية، ولم شمل الأسرة، والكفالة الخاصة. تم إنشاء شراكة مع منظمة مواهب بلا حدود لاستكشاف فرص تنقل العمالة إلى دول إعادة التوطين. أيضا نظمت المفوضية جلسة للتعرف على مسارات تنقل العمالة مع فريق العمل المعني بسبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي. تُبذل جهود التأييد لتشمل المنظمات المجتمعية التي يقودها اللاجئون في فريق اتصال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول المسارات التكميلية.

الصحة

عبد الله، ٧٩ سنة، مهندس سوداني متقاعد فر من العنف في الخرطوم ووصل إلى مصر بحثاً عن الأمان. تم تسجيله لدى المفوضية بالقاهرة. © المفوضية/ خايمي جيمينيز

تدعم المفوضية الجهود المحلية لتحسين جودة الخدمات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمع المضيف في المناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك منطقة أسوان بسبب قربها من الحدود مع السودان. لا يزال اللاجئون وطالبو اللجوء يحصلون على الرعاية الصحية العامة الأولية والثانوية والطارئة على قدم المساواة مع المصريين. ويدعم مكتب المفوضية تقديم المساعدة الصحية للمرضى المصابين بأمراض مزمنة، بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية والعقلية والاجتماعية.

سبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي

تساعد المفوضية اللاجئين وطالبي اللجوء على إعالة أنفسهم وعائلاتهم من خلال توفير التدريب لهم ومساعدتهم في إيجاد سوق لمهاراتهم وسلعهم. يسترشد العمل في هذا المجال بالعديد من المبادئ الأساسية، ولا سيما الحماية والتنوع، والمساواة والوصول والاستدامة.

تعمل المفوضية أيضًا على تعزيز الإدماج الاقتصادي لأولئك الذين اضطروا الى الفرار من ديارهم من خلال الدفاع عن حقهم في العمل وبناء سبل كسب الرزق لهم من خلال البرامج الموجهة نحو السوق.

التدخلات النقدية

تقدم المفوضية منحًا نقدية شهرية غير مشروطة للاجئين وطالبي اللجوء من الفئات الأكثر احتياجاً لتوفير الحماية والمساعدة ومنع اللاجئين من اللجوء إلى آليات التأقلم الضارة. علاوة على ذلك، تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء بعد بدء أزمة السودان في منتصف أبريل أدى الى قيام المفوضية بإعادة توجيه برنامج المساعدات النقدية ليشمل الوافدين حديثاً المسجلين وغير المسجلين إذا كانوا يستوفون معايير الأهلية. للتكيف مع السياق الجديد لحالة الطوارئ، بدأت المفوضية بتقديم المساعدة في جنوب البلاد من خلال فريقها المتمركز مؤقتا في أسوان. حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٣، حوالي ٢٧،٧٨٠ وافداً حديثاً من السودان تم مساعدتهم بالمساعدة النقدية الطارئة. ويعتبر النقد أكثر الطرق كفاءة لتمكين اللاجئين الأكثر احتياجاً من تغطية احتياجاتهم الأساسية، وفي نفس الوقت دعم وتعزيز الأسواق المحلية.

التنسيق بين الوكالات

وفي أعقاب اندلاع الأزمة، وتماشياً مع نموذج تنسيق شؤون اللاجئين، قادت المفوضية تطوير خطة إقليمية للاستجابة لحالة اللاجئين في السودان لتنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات بالإضافة الى ما يرتبط بذلك من أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد في البلدان الخمسة الأكثر تضررا بسبب التدفقات المحتملة للاجئين من السودان، بما في ذلك مصر. التنسيق بين الوكالات كان موجوداً في مصر من قبل للاستجابة لمجموعات اللاجئين الموجودين، خاصة للاستجابة السورية، ولكن كان من الضروري تعزيزها للتعامل مع متطلبات حالة الطوارئ الجديدة. ودعماً للحكومة المصرية والتي هي المستجيب الرئيسي للوضع على أراضيها، كان الجزء الأول من خطة الاستجابة الإقليمية للسودان في مصر يناشد بجمع تمويل قدره ١١٤ مليون دولار أمريكي في الفترة من مايو وحتى أكتوبر ٢٠٢٣. وتشمل الخطة ٢٥ شريكاً، وثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة وسبع منظمات غير حكومية دولية وعشرة منظمات غير حكومية محلية. تشمل قيادة القطاعات والقادة المشاركون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، من بين جهات أخري، وفقا لمسؤولياتهم وقدراتهم. وتم مراجعة خطة الاستجابة الإقليمية في أغسطس لتمديد الخطة حتى نهاية عام ٢٠٢٣ وزادت متطلبات مصر بنحو ١٠٪ لتصل إلى ١٢٥،٥ مليون دولار مع إضافة الموارد المطلوبة في مجالات مثل الصحة وتأمين الغذاء والحماية (التسجيل) والمساعدة النقدية وغيرها. لايزال الجزء الخاص بمصر في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين ممول بنسبة ٢٧٪ حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٣.

فاطمة الطاهر ووالديها خرجوا من منزلهم في السودان بصعوبة بسبب الاشتباكات والعنف. وصلوا الى مكتب المفوضية بالقاهرة للتسجيل ومعرفة كيفية الحصول على الرعاية الصحية. © المفوضية/ بيدرو كوستا جومز

المعلومات المالية

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم البالغ الأهمية الذي قدمه المانحون الذين ساهموا في العمل بمصر، بما في ذلك الوضع في السودان، وكذلك أولئك الذين ساهموا في برامج المفوضية بأموال مخصصة وغير مخصصة على نطاق واسع.

التمويل المخصص | بالدولار

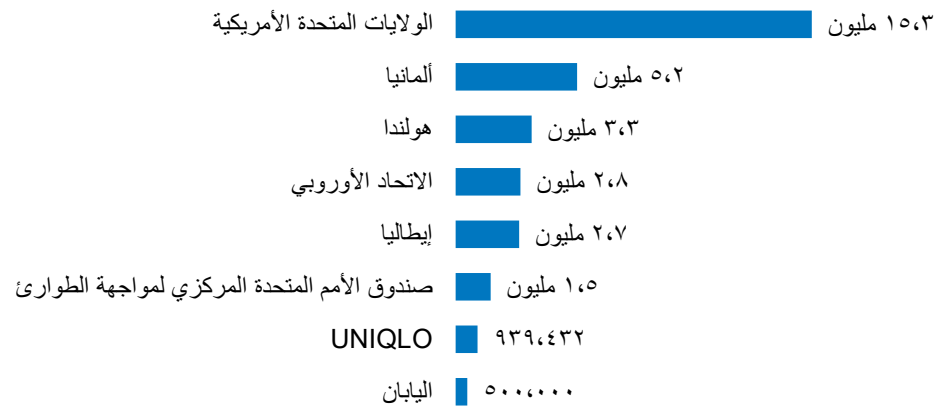

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة الخاصة، بما في ذلك أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا والصين وإسبانيا واليابان وإيطاليا.

للتواصل: قسم الإعلام والعلاقات الخارجية - arecapi@unhcr.org
الروابط: UNHCR Global Focus | UNHCR Egypt Website | UNHCR Sudan Emergency Website | UNHCR Egypt Twitter (@UNHCREgypt)